ICRC

النزوح الداخلي

نهجنا واستراتيجيتنا للفترة 2016 – 2019

اعتُمدت في 17 أيار/مايو 2016

معلومات أساسية

لطالما عملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على حماية النازحين داخليًا[1] في أرجاء العالم ومساعدتهم، في إطار مهمتنا المتمثلة في مساعدة المتضررين من جرّاء النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى[2]. وتخصّص استراتيجيتنا المؤسسية 2015 – 2018 تركيزًا متجددًا على مواجهة النزوح الداخلي باعتباره أولوية[3]. ولكي يُبرز مجلس الإدارة ذلك اعتمد استراتيجيةً بشأن النزوح الداخلي للفترة 2016 – 2019. تحدد الاستراتيجية طموحنا إلى تعزيز استجابتنا الميدانية للنزوح الداخلي والمساعدة على تشكيل السياسات والقرارات المؤثرة في كل من النازحين داخليًا والخطاب الأعم المحيط بهذه القضية. وقراءتُنا للاتجاهات العالمية الحالية والتحدياتُ التي يفرضها النزوح الداخلي هي ما يوجه استراتيجيتَنا:

- تتزايد باستمرار أعداد النازحين داخليًا وتمتد فترة نزوحهم بسبب النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى[4]. يبيّن هذا التصاعد أن أطراف النزاعات والدول والمجتمع الدولي مستمرون في إخفاقهم في الحيلولة دون حدوث النزوح ابتداءً، وكذلك عدم تقديمهم أي حلول دائمة لملايين النازحين داخليًا. كما أن هذا الواقع يُبرز أيضًا الطبيعة الممتدة والمزمنة على نحو متزايد للعديد من النزاعات المسلحة.
- عادة ما تركز المناقشات بشأن كيفية معالجة أسباب النزوح الداخلي على جذور النزاع المسلح، ولذلك تخفق في التنقيب عن أسباب النزوح *في أثناء* النزاع المسلح. وأسفر هذا عن غياب الإقرار بالصلة بين انتهاكات القانون الدولي الإنساني والنزوح. ونتيجة لذلك، غالبًا ما أخفق حوار المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع مع الدول وأطراف النزاع في توكيد الحاجة إلى احترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه، والحيلولة دون حدوث النزوح ابتداءً.
- غالبًا ما يتمحور النقاش العام حول قضايا اللاجئين والهجرة. وباتخاذه هذا المسار عادة ما يغفل النقاش المحنةَ الملحة التي يعاني منها النازحون داخليًا، أو ينظر إلى النزوح الداخلي فقط من خلال منظور الهجرة، أيْ كخطوة أولى قبل عبور الحدود بين البلدان. لذلك، غالبًا ما ينصب التركيز على العمل الذي يهدف إلى تقليل تدفق المهاجرين لا على إيجاد سبل لحماية النازحين داخليًا ومساعدتهم.

---

[1] ليس للّجنة الدولية للصليب الأحمر تعريفها الخاص بمصطلح النازحين داخليًا. نحن نستخدم أكثر وصف يشيع استخدامه داخل دوائر المجتمع الدولي، وهو الوارد في "المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالتشرد الداخلي" لعام 1988 التي تشير إلى "الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أُكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة". الأمم المتحدة، *المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي*، 11 شباط/فبراير 1988: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G02/152/69/pdf/G0215269.pdf?OpenElement، جميع المواقع الإلكترونية جرى الاطلاع عليها في تشرين الأول/أكتوبر 2016.

[2] تستخدم اللجنة الدولية عبارة "حالات العنف الأخرى" ("غيره/ها من حالات العنف") للإشارة إلى "الحالات التي ُيرتكب فيها العنف بصورة جماعية لكنه عنف لم يصل إلى حد العنف المسلح. وما يميز هذه الحالات بشكل خاص أن العنف يكون نهجًا تتبعه مجموعة واحدة أو مجموعات عديدة تتشكل من عدد ضخم من الأفراد". *International Review of the Red Cross (IRRC), Vol. 96, No. 893, February 2014, pp. 275–304*: https://www.cambridge.org/core/journals/international-review-of-the-red-cross/article/international-committee-of-the-red-crosss-icrcs-role-in-situations-of-violence-below-the-threshold-of-armed-conflict/64183418A12D456A04D7BB59529547D5.

[3] استراتيجية اللجنة الدولية للصليب الأحمر 2015 – 2018 (اعتمدها مجلس الإدارة في حزيران/يونيو 2014)، وعلى وجه الخصوص الهدف الاستراتيجي 2-5: https://www.icrc.org/ar/publication/icrc-strategy-2015-2018

[4] بحلول نهاية عام 2015 كان هناك زهاء 40.8 مليون نازح داخل بلدانهم حول العالم، يمثلون نحو ثلثي مجموع النازحين بسبب النزاع المسلح والعنف، وهو أعلى رقم مسجل على الإطلاق. انظر مركز رصد النزوح الداخلي، *التقرير العالمي بشأن النزوح الداخلي، 2016*: http://www.internal-displacement.org/assets/publications/2016/2016-global-report-internal-displacement-IDMC.pdf. وانظر أيضًا تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في عام 2015*: https://s3.amazonaws.com/unhcrsharedmedia/2016/2016-06-20-global-trends/2016-06-14-Global-Trends-2015.pdf.

- واتساقًا مع التوجه العالمي نحو التحول الحضري، يتزايد نزوح الناس إلى المناطق الحضرية أو بين أرجائها. ويعيش أغلب النازحين داخليا في الوقت الحاضر في مدن أو بلدات في مساكن خاصة أو مع عائلات مضيفة. يثير النزوح في المناطق الحضرية تحديات خاصة لا يمكن مواجهتها بفعالية بمجرد استنساخ الحلول المستخدمة لحالات الطوارئ في المناطق الريفية. وهناك حاجة ملحة إلى ابتكار أساليب تتواءم مع السياقات في المناطق الحضرية تلبي احتياجات النازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة لهم وتجمع بين العمل الإنساني والتنموي.
- هناك وعي متزايد بأهمية جمع بيانات أدق بشأن النزوح الداخلي تشكل أساسًا للعمل القائم على الأدلة. ويتضمن هذا فهم الاحتياجات المختلفة للنازحين داخليًا وحالاتهم، وقدراتهم على التكيف مع النزوح، بأن تؤخذ في الاعتبار عوامل مثل النوع الاجتماعي، والسن، والإعاقة.
- يتزايد الإقرار بأهمية تطوير وتنفيذ أطر قانونية وأطر سياسات بشأن حماية النازحين داخليًا ومساعدتهم على المستويين الوطني والإقليمي في التعامل بفعالية مع النزوح الداخلي.

نهجنا الميداني

ثمة سبعة عناصر متمايزة تَبرز في نهج اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتصدي للنزوح الداخلي:

- تتبنى اللجنة الدولية **وجهة نظر شاملة** في ما يتعلق بالنزوح الداخلي، فتراه حالة دينامية تتشكل من مراحل متمايزة يمتد أثرها إلى ما وراء الأشخاص المتضررين ضررًا مباشرًا من جرّائه. ونحن نقرّ بأن للنازحين داخليًا احتياجات خاصة أو أنهم في حالة استضعاف خاص بسبب نزوحهم الذي يفاقم في الغالب الصعوبات والمشقات التي يواجهونها بالفعل بسبب النزاع المسلح أو حالات العنف الأخرى المحيطة بهم. وبدلاً من الاقتصار على الاستجابة لاحتياجات النازحين داخليًا بمعزل عما حولهم، نسعى إلى تلبيتها إلى جانب التصدي للعواقب السلبية التي يمكن أن يسببها النزوح الداخلي لقطاعات أخرى من السكان، مثل المجتمعات المضيفة ومَن لم يرحلوا من ديارهم، وفي الوقت نفسه ننظر بعين الاعتبار أيضًا لمن يواجهون خطر النزوح.
- نحن معنيّون **بجميع مراحل النزوح**، أيْ السلسلة الكاملة للأحداث المحيطة بالنزوح بدءًا بالظروف السابقة عليه ووصولًا إلى عودة الناس إلى ديارهم أو اندماجهم محليًا أو إعادة توطينهم. ونحن نسعى إلى فهم خصوصيات كل مرحلة حتى نتمكن من تحديد الاستجابات الملائمة. ونحن نأخذ بعين الاعتبار كلًا من المشكلات الآنية وتلك التي قد تنجم في المستقبل، بحيث يمكننا العمل على تخفيف حدة عواقب النزوح، وفي الوقت نفسه نمدّ يد العون للنازحين داخليًا للوصول إلى حل دائم لمحنتهم.
- ونسعى، كلما أمكن، إلى **الحيلولة دون حدوث النزوح** ابتداءً، عن طريق إزالة بعض أسبابه. ففي النزاعات المسلحة غالبًا ما تتسبب انتهاكات القانون الدولي الإنساني - لا سيما انتهاكات القواعد التي تكفل حماية المدنيين من آثار العمليات العدائية - في النزوح. وبالإضافة إلى ذلك، يتكرر كثيرًا حدوث الترحيل القسري، مع أن القانون الدولي الإنساني يحظره[5]. لذلك، فضمان التزام جميع الأطراف – الدول والفاعلون من غير الدول على حد سواء – بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين يمكن أن يحدّ من النزوح. ونحن نحاول أن نفعل ذلك عن طريق الحوار والتدريب، وعن طريق تقديم الدعم القانوني لتنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني. كما أن إعادة الخدمات الأساسية والحفاظ على البنية التحتية الحيوية في أثناء النزاع المسلح الممتد وتعزيز قدرة المجتمعات المقيمة على الصمود يمكن أن يساعد أيضًا في تجنب النزوح. فالوقاية إذن عنصر أساسي في أثناء مرحلة ما قبل النزوح، ونحن نستمر في العمل أيضًا خلال المراحل المختلفة للنزوح لمجابهة خطر النزوح المتعدد. وفي الوقت نفسه، نسعى إلى كفالة حق الناس في سعيهم طلبًا للسلامة في مكان آخر من البلاد وفقًا للقانون الدولي، إدراكًا منا بأن النزوح قد يكون آلية التكيّف الوحيدة التي يكون بمقدور الناس اللجوء إليها في النزاعات المسلحة فرارًا من الخطر أو المصاعب.
- عادة ما **نساعد النازحين داخليًا الذين يعيشون خارج المخيمات**، أو في مجتمعات مُضيفة، أو في مناطق نائية، حيث يوجد عدد قليل من الوكالات الإنسانية الأخرى إن وُجدت، وحيث تكون اللجنة الدولية في وضع أفضل للوصول إلى، والعمل مع، النازحين داخليًا والسكان المحليين، بمن فيهم من يستضيفون النازحين داخليًا. وقد نشترك أيضًا في تقديم الخدمات في مخيمات النازحين داخليًا مضطلعين بدور تكميلي يتمم العمل الذي تؤديه الوكالات الأخرى أو نشارك، في ظروف استثنائية، في إدارة المخيمات. وغالبًا ما نعمل في جميع هذه الحالات بالتعاون مع الجمعية الوطنية المحلية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر (الجمعية الوطنية).

[5] في كل من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية يحظر على أطراف النزاع المسلح الترحيل القسري للمدنيين، بصورة كلية أو جزئية، لأسباب تتعلق بالنزاع، إلا إذا اقتضى ذلك أمن المدنيين المعنيين، أو لأسباب عسكرية قهرية. انظر: اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، المادة 49 (1)، والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977، المادة 17، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 129.

أين نحن الآن؟

عقب اعتماد الاستراتيجية المؤسسية 2015 – 2018، عُين مستشار معنيّ بالنزوح الداخلي في شعبة الحماية ليكون بمثابة جهة التنسيق داخل المنظمة. كما شُكل فريق عمل لتنسيق المواقف وتنظيم الأنشطة التي تضطلع بها الوحدات والأقسام المختلفة في المقر الرئيسي للمنظمة.

في عام 2016 اضطلع أكثر من نصف بعثاتنا، بما فيها البعثات الموجودة في بلدان تأثرت بحركات نزوح داخلي كبيرة، بأنشطة متعددة التخصصات أُعدت خصيصًا للنازحين داخليًا أو تعود بالنفع على السكان المدنيين جميعًا: المقيمين والنازحين داخليًا على حد سواء. وفي حين أننا سنستمر في التركيز على الحيلولة دون حدوث النزوح، عن طريق تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في أثناء النزاع المسلح وكفالة حماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم وهم في موقعهم، فإننا نبذل قصارى جهدنا لتطوير حوارنا مع السلطات بشأن مسؤولياتها المتعلقة بحماية النازحين داخليًا ومساعدتهم، وتقديم نهوجٍ مجتمعية لتعزيز القدرة على الصمود.

وفي شباط/فبراير 2016 دشّنت اللجنة الدولية دراسة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ "اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليًا في أفريقيا" (اتفاقية كمبالا). نُشرت النتائج في تقرير حدد الدروس المستفادة، وأفضل الممارسات والتحديات الرئيسية التي تعترض جهود الدول الرامية إلى ترجمة اتفاقية كمبالا إلى تحسينات حقيقية يفيد منها النازحون داخليًا[6]. وتستفيد بعثات اللجنة الدولية في أفريقيا من هذا التقرير في المناقشات التي تجريها مع السلطات بشأن التزامات الدول بحماية النازحين داخليًا ومساعدتهم، ودعم اعتماد أطر قانونية وسياسات وطنية تحقيقًا لهذه الغايات. وعلى مستوى القارة، يثري هذا التقرير حوارنا مع الاتحاد الأفريقي والمنتديات المتعددة الأطراف/شبه الإقليمية بشأن الترويج للتصديق على "اتفاقية كمبالا" وتنفيذها. وفي الأقاليم الأخرى، سنستخدم نتائج التقرير وتوصياته حتى نبيّن ما يمكن أن تفعله الدول لكي تواجه النزوح الداخلي بفاعلية أكبر على المستويين الوطني والإقليمي.

ولكي نعزز قدرات اللجنة الدولية أعدنا تصميم عدة برامج تدريبية حتى تشتمل على جلسات تتناول النزوح الداخلي. وهناك حاجة في السنوات المقبلة إلى مزيد من العمل لتعزيز معرفة موظفينا بالسياسات والمبادئ التوجيهية المؤسسية المتعلقة بالنزوح الداخلي، والارتقاء بمستوى وعيهم بالاستراتيجية. وبالمثل، من أجل الوصول إلى استجابة تتسم بالانسجام نحتاج إلى الارتقاء بمستوى وعي الجمعيات الوطنية وتنفيذها لسياسة النزوح الداخلي[7] التي وافقت عليها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة).

في إطار جهودنا المتواصلة الرامية إلى المساعدة على وضع أطر معيارية وتنظيمية وسياسات، وصياغة النقاش العام حول النزوح الداخلي، كثّفنا اتصالاتنا بالحكومات والمنظمات الأخرى والخبراء. كما أصدرنا بيانات بشأن النزوح الداخلي في عدد من المنتديات المتعددة الأطراف، وشاركنا في إعداد محتوى عدد من التقارير والوثائق الخارجية عن موضوعات متعلقة بالنازحين داخليًا.

استراتيجية اللجنة الدولية للفترة 2016 – 2019

1-5 الرؤية

ترغب اللجنة الدولية في أن يُنظر إليها بوصفها خبيرًا إنسانيًا في موضوع النزوح الداخلي، بفضل أنشطتنا الفعالة مع النازحين داخليًا في أثناء النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى، وكيفية صياغتنا للسياسات والنقاشات حول هذه القضية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

ونرغب في أن نكون قادرين على التدخل في جميع مراحل النزوح، بحيث نجمع بين أساليب مختلفة، لكن مع العمل دائمًا وفقًا للمبادئ الأساسية للحركة المتمثلة في عدم التحيز والحياد والاستقلالية. ونحن نرغب في أن نضيف شيئًا يُكمِل ما تقدمه السلطات والوكالات الأخرى، فيما يتعلق بالوصول والخبرة والقدرة على الاستجابة، لتلبية احتياجات النازحين داخليًا بصورة أفضل. وسنواصل تركيزنا الميداني على الحيلولة دون حدوث النزوح والاستجابة لحالات النزوح الحاد، أي في المناطق التي نحظى فيها بميزات قوية مقارنةً بغيرنا.

ونرغب في المساعدة على تلبية الاحتياجات الخاصة للنازحين داخليًا. ونقرّ بأن النازحين داخليًا ليسوا جماعة متجانسة من الناس، وقد يكون لديهم شواغل خاصة متعلقة بالنوع الاجتماعي والسن والإعاقة وغيرها. لذلك، سنواصل الجمع بين أنشطة الوقاية والحماية والمساعدة – بالتعاون مع شركائنا في الحركة – لمساعدة الناس الذي يواجهون خطر النزوح والمتضررين من نزوح آخرين، لا سيما المجتمعات المُضيفة.

وتهدف اللجنة الدولية، داخل الحركة، إلى ممارسة قيادة صريحة في القضايا المتعلقة بالنزوح الداخلي الذي يسببه النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى. وسنواصل حيثما أمكن منح الأولوية للشراكات الميدانية مع الجمعيات الوطنية في تصميم أنشطتنا وتنفيذها. وسنعزز التنسيق والتعاون الفعال مع، الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) وفيما بينهم، للمساعدة في تنفيذ سياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي.

---

[6] ICRC, *Translating the Kampala Convention into Practice: A Stocktaking Exercise,* ICRC, Geneva, October 2016

[7] مجلس مندوبي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام 2009. القرار 5: "سياسة الحركة الخاصة بالنزوح الداخلي" (اعتُمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2009): https://www.icrc.org/ara/assets/files/other/icrc_004_1118.pdf

2-5 الأهداف

تحدد الاستراتيجية ثلاثة أهداف تناظر المستويات الثلاثة لانخراطنا في قضية النزوح الداخلي، وهي: الاستجابة الميدانية، ونشر المعرفة داخل المنظمة، والسياسة والدبلوماسية. والهدف الأعظم بالنسبة لنا هو الحيلولة دون حدوث نزوح داخلي بقدر الإمكان وتوفير حماية ومساعدة أفضل للنازحين داخليًا.

◄ **الهدف الأول: تمتين وتعزيز استجابة اللجنة الدولية المتعددة التخصصات تجاه النزوح الداخلي، عن طريق:**

- تعميق فهم اتجاهات النزوح الداخلي وديناميّاته عن طريق تحسين التوثيق وتحليل الأسباب والظروف والأنماط؛
- الارتقاء بالتحليل المتعدد التخصصات وتحديد الاحتياجات الخاصة للنازحين داخليًا في كل مرحلة من مراحل النزوح؛
- الحوار مع الدول وأطراف النزاع المسلح لمناقشة مسؤولياتهم المتعلقة بحماية النازحين داخليًا ومساعدتهم في أثناء كل مرحلة من مراحل النزوح ووفقًا للقانون والمعايير المنطبقة (أي: القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالتشرد الداخلي، واتفاقية كمبالا، والقانون الوطني)؛
- تنفيذ أنشطة مجتمعية مع الأشخاص الذين يواجهون خطر النزوح لمساعدتهم على التهيؤ للفرار من ديارهم أو تجنّب اضطرارهم لذلك، ومع النازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة لتعزيز قدرتهم على الصمود.

◄ **الهدف الثاني: تطوير المعارف والكفاءات اللازمة، داخل اللجنة الدولية وفي عموم الحركة برمتها لمجابهة النزوح الداخلي، عن طريق:**

- الارتقاء بمستوى وعي الجمعيات الوطنية بسياسة الحركة بشأن النزوح الداخلي والوثائق المرجعية الرئيسية الأخرى؛
- العمل مع الاتحاد الدولي لتَشَارُك الدروس المستفادة وتطوير نهوج وأساليب مشتركة تدمج مسألة النزوح بشكل أكثر منهجية في المناقشات على مستوى الميدان التي تحدث الآن بالفعل داخل الحركة بشأن أنشطة الاستجابة الطارئة؛
- إذكاء وعي موظفي اللجنة الدولية وتعميق فهمهم لسياساتنا ومبادئنا التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، وتَشَارُك أفضل الممارسات والدروس المستفادة في الاستجابة للمراحل المختلفة للنزوح، ونشرها في أرجاء المنظمة.

◄ **الهدف الثالث: تعزيز قدرة اللجنة الدولية على التأثير في الأطر المعيارية والتنظيمية والسياسات المتعلقة بالنزوح الداخلي والنقاش العام المحيط، عن طريق:**

- إذكاء الوعي بأهمية القانون الدولي الإنساني في الحيلولة دون حدوث النزوح وحماية النازحين داخليًا في أثناء النزاع المسلح؛
- الترويج للتصديق على "اتفاقية كمبالا" والتنفيذ الكامل لها في أفريقيا، وتشجيع تطوير أطر معيارية وتنظيمية أو سياسات وطنية، وإقليمية كذلك حيثما تبدي الدول اهتمامًا، بشأن النزوح الداخلي في الأقاليم الأخرى؛
- تكثيف الجهود الرامية إلى تسليط الضوء على نهجنا واستجاباتنا المتميزة بشأن النزوح الداخلي، وإبراز عمليات الحركة حول العالم بفاعلية أكبر؛
- تقديم تحليل راسخ من واقع خبرتنا الميدانية، ما يعطي مواقفنا/رسائلنا مصداقية بفضل كوننا منظمة ذات قدم راسخة في التعامل مع الواقع الفعلي على الأرض.

3-5 التركيز

في إطار جهودنا لتحقيق هذه الأهداف يجب أن نولي اهتمامًا خاصًا لأربعة أجزاء من مشكلة النزوح الداخلي: (1) العلاقة المحتملة بين النزوح الداخلي والهجرة، (2) أثر النوع الاجتماعي والسن والإعاقة إلخ في خبرة الناس بالنزوح، (3) النزوح الحضري، (4) إدارة المخيمات.

1-3-5 النزوح الداخلي والهجرة

قد يكون للنازحين داخليًا والمهاجرين شواغل مشابهة[8]. جميعهم تركوا ديارهم ووجدوا أنفسهم خارج نطاق بيئتهم المألوفة، حيث قد يواجهون صعوبة في الحصول على الخدمات الأساسية إما بسبب نقص المعلومات أو فقد وثائقهم الشخصية. وهم على وجه الخصوص يواجهون خطر التمييز ضدهم وسوء المعاملة، وقد يتشتت شملهم عن عائلاتهم. وبالنسبة لبعض النازحين داخليًا يمكن أن يصير النزوح الداخلي الخطوة الأولى

[8] تعرّف اللجنة الدولية المهاجرين بوصفهم الأشخاص الذين يغادرون بلدانهم الأصلية أو مناطق إقامتهم المعتادة أو يفرون منها للذهاب إلى الخارج سعيًا وراء فرصٍ أو التماسًا لآفاقٍ أفضل وأكثر أمنًا. وهذا يشمل جميع أنواع المهاجرين مع الاعتراف في الوقت نفسه بالحماية الخاصة التي تشمل اللاجئين وطالبي اللجوء.

في رحلة حافلة بالمصاعب، إذ قد يعبرون حدودًا طلبًا للحماية أو المساعدة أو أملاً في مستقبل أفضل بعد أن تعذّر عليهم الحصول على أيّ من ذلك في بلدانهم.

ومع ذلك، يجب ألا نخلط بين المجموعتين، وألا يُنظر إلى النزوح الداخلي في ضوء ارتباطه المحتمل بحركة الناس عبر الحدود وحسب. إذ إنّ غالبية الناس الذين نزحوا من جراء النزاع المسلح أو حالات العنف الأخرى اليوم يبقون في بلدانهم، في حين أن بعض الذين يعبرون الحدود فقط كانوا نازحين داخل بلدانهم في بادئ الأمر. لهذا السبب فإننا في اللجنة الدولية ننظر إلى النازحين داخليًا والمهاجرين بوصفهما مجموعتين متمايزتين، وقد طوّرنا لكل منهما نهجًا مستقلًا يبرز الأطر القانونية المختلفة التي تنطبق على كل منهما. وفي الوقت نفسه نحن لا نغضّ الطرف عن الارتباط المحتمل بين النزوح الداخلي والهجرة، والتحديات التي يفرضها كل منهما عند اتخاذ قرار بشأن كيفية الاستجابة لكل قضية منهما بفاعلية.

وحتى نضمن بقاء جدوى عمليات اللجنة الدولية وسياساتها لمشكلتي النزوح الداخلي والهجرة وارتباط أحدهما المحتمل بالآخر، سنتبع هذه المبادئ العامة:

- سنعتمد نهجًا شاملاً لمواجهة تحديات النزوح الداخلي والهجرة حيثما يكون هناك اتصال بين الاثنين. وسنركز على زيادة الحماية والمساعدة المقدمة لكل من النازحين داخليًا والمهاجرين إلى أقصى حد، مع الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية المتراكمة على الأفراد الذين ينتقلون أكثر من مرة من مكان لآخر.
- سنسعى إلى التأثير على النقاش في دائرته الأوسع الدائر حول النازحين داخليًا والمهاجرين، وإذكاء الوعي بشواغلهم الخاصة في أوساط الجماهير والحكومات. وسنؤكد على الحاجة إلى تركيز أكبر على السياسات المشتركة والمستقلة المتبعة تجاه المجموعتين. وسنقدم براهين قوية تؤكد ضرورة أن يُنظر إلى النزوح الداخلي بوصفه قضية إنسانية خطيرة قائمة بذاتها، وحتى يتم الاعتراف بالمحنة الخاصة التي يعاني منها النازحون داخليًا ومجابهتها باعتبارها أولوية. وفي الوقت نفسه سنقدم البراهين على وجوب اتخاذ إجراءات، حال وجود ارتباط بين النزوح الداخلي والهجرة، لتلبية احتياجات المهاجرين (بمن فيهم اللاجئون) في بلدان العبور والمقصد، وتعزيز حماية النازحين داخليًا والسكان المقيمين المتضررين من جراء النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى في موطنهم الأصلي.

2-3-5 النظر إلى عامل النوع الاجتماعي والسن والإعاقة وغيرها من السمات التي قد تؤثر في خبرة الناس بالنزوح

قد تكون مجتمعات وأفراد بعينهم أكثر عرضة لخطر النزوح. وفي أثناء النزاعات المسلحة أو غيرها من حالات العنف قد تُستهدف جماعات بشكل خاص بسبب إثنيَّتها أو دينها أو سياستها أو غير ذلك، ما يزيد خطر نزوحها.

وبالمثل، يمكن أن يوضع الناس في موقف أكثر استضعافًا بسبب نوعهم الاجتماعي أو سنهم أو إعاقتهم، وقد يواجهون صعوبات في التكيف مع ظروف نزوحهم نتيجة لذلك. لذا يجب أن تقوم الاستجابات المتعلقة بالنازحين داخليًا على البيانات التي تتجاوز مجرد المعلومات الأساسية، وأن تأخذ بعين الاعتبار الظروف والتحديات والاحتياجات الخاصة بكل فرد.

وعلى ذلك، واتساقًا مع جهودنا الرامية إلى تطوير استجابات قائمة على الأدلة تضمن أن نكون مساءلين عن الناس الذين نعمل لصالحهم، فإننا نلزم أنفسنا بما يلي:

- بأن نعزز قدرة الفرق الميدانية على جمع البيانات المُصنَّفة المتعلقة بالنزوح. ونجري أيضًا عددًا أكبر من التحليلات المقارنة لاحتياجات النازحين في مقابل احتياجات المجتمعات المُضيفة. وستنطلق هذه الجهود إلى ما هو أبعد من الارتقاء بالتقييمات الفنية في حقول مختلفة لتصل إلى ابتكار أدوات ترسم صورة متعددة الجوانب لوضع النزوح. وسيساعدنا هذا على تحديد الاستجابات الملائمة وتنفيذها، وفي الوقت نفسه خلق تآزر بين البرامج المختلفة.
- بأن نتشاور مع النازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة حتى نحقق فهمًا أدق لاحتياجاتهم وشواغلهم وأهدافهم وأن نمكنهم من المشاركة الفاعلة في عملية تصميم البرامج المعدة لهم وتنفيذها وتقييمها.

3-3-5 النزوح الحضري

غالبًا ما يصعب رصد أو مراقبة النزوح الداخلي إلى المناطق الحضرية أو داخل نطاقها، إذ عادة ما يكون ظاهرة "غير مرئية". في أغلب الحالات، يتشتت النازحون داخليًا في المدن داخل مجتمعات مضيفة، وقد يسعون إلى إخفاء هويتهم بسبب خوفهم. يكون الحال كذلك بشكل خاص عندما يسود العنف الحضري ويتشرد الناس على نحو تدريجي أكثر، وأقل وضوحًا.

يمكن أن يتخذ النزوح في المدن سيناريوهات مختلفة؛ ففي أثناء النزاع المسلح على سبيل المثال، قد يفر النازحون داخليًا إلى المدن أو في داخلها حيث تدور رحى القتال. وفي مثل هذا السياق قد يحيق الخطر بالنازحين داخليًا بسبب العمليات العدائية، وقد يواجهون خطر تكرار نزوحهم. أو قد يجد النازحون داخليًا ملجأً خارج المنطقة المتضررة من جراء النزاع ولكنهم يضطرون إلى النزوح مرة أخرى داخل المدينة نفسها أو إلى مدينة أخرى، إذ يصبحون هدفًا للجمعات المسلحة المتورطة في الجريمة المنظمة. وهناك سيناريو مغاير إذ قد يكون النازحون داخليًا آمنين نسبيًا في مناطق حضرية لكنهم يجدون أنفسهم في أماكن ذات بنية تحتية متردّية وخدمات متَدَاعية تحت وطأة الضغط المتزايد، ويعيشون من

دون مسكن أو خدمات صحية أو تعليم ملائم أو أيّ وسيلة ملائمة لكسب العيش. وتتطلب مجابهة هذه التحديات الهيكلية خبرة وقدرات تتوافر لدى الهيئات العامة ووكالات التنمية التي عادة ما تكون الأقدر على الاضطلاع بهذه المهام. ومع ذلك، يمكن أن تستمر المنظمات الإنسانية في أداء دور مهم. فبالعمل جنبًا إلى جنب مع وكالات التنمية، يمكن لهذه المنظمات أن تساعد الوكالات في تحديد مجالات الأولويات، حيث يؤتي عملها ثماره بتحسين البنية التحتية والخدمات العامة لصالح مجتمعات برمتها. كما أن المنظمات الإنسانية أيضًا قادرة على إقناع السلطات باتخاذ إجراءات مخصصة تواجه الشواغل الخاصة للنازحين داخليًا، مع كفالة استمرار حصولهم على الخدمات المتاحة للسكان المحليين.

في ضوء هذه التحديات، ومع الأخذ في الاعتبار مطمحنا الأعم بأن نكون منظمة معيارية في العمل الإنساني في السياقات المرتبطة بالمدن، فإننا نلتزم بما يلي:

- بأن نعمل على توسيع نطاق الخبرة داخل المنظمة ونستكشف سبلًا ابتكارية لمواجهة النزوح الحضري، بالبناء على خبرتنا الميدانية في النزاعات المسلحة الممتدة والعنف الحضري. ونهدف أيضًا إلى المساهمة بطريقة فعالة في النقاش بشأن أفضل الممارسات والنهوج المختلفة لحماية النازحين داخليًا المتضررين من النزاع المسلح وحالات العنف الأخرى في السياقات الحضرية ومساعدتهم.
- بأن نحاول تقديم المساعدة لجسر الهوّة بين الاستجابات الإنسانية والتنموية بشأن النزوح الحضري الممتد، عن طريق بناء علاقات أمتن مع وكالات التنمية.

4-3-5 إدارة المخيمات

يجب ألا تكون المخيمات الحل الاعتيادي الجاهز للنزوح[9]. ومع ذلك قد تكون المخيمات ضرورية في بعض الظروف، على سبيل المثال في أثناء التدفق الجماعي للنازحين داخليًا عندما يتعين تركيز المساعدات العاجلة في مناطق معينة. وفي حالات أخرى، قد تنشأ المخيمات تلقائيًا عندما يتجمع النازحون داخليًا من جديد في مخيمات عشوائية، أو عند اتخاذهم من مدارس أو مبانٍ أخرى مأوًى لهم في القرى والمدن.

في مثل هذه الظروف، إذا لم يكن لأية وكالة أخرى وجود على الأرض وكانت اللجنة الدولية في وضع يتيح لها الاضطلاع بالمسؤولية، قد تنظر اللجنة الدولية في مسألة الاضطلاع بتأسيس أو إدارة المخيمات أو كليهما لفترة من الوقت، مثلما فعلنا من وقت لآخر في الماضي. أمّا بديل ذلك أن تكون الجمعية الوطنية في وضع أفضل لإدارة المخيم، أو قد تطلب الحكومة أو وكالات أخرى منها إدارته.

وبالنظر إلى التزامنا بنهج الحركة الموحّد تجاه النزوح الداخلي، بما في ذلك إدارة المخيمات والاستمرار في أداء دور قيادي في جهود الحماية داخل الحركة سنتبع هذه المبادئ العامة:

- سندعم قدر الإمكان الجمعيات الوطنية التي تكون مساهمة في إدارة المخيمات. وسنركز بالخصوص على مساعدتها على إدماج الاعتبارات المتعلقة بالحماية في كيفية إدارتهم للمخيمات. وسنتعاون معهم أيضًا لضمان إدارة المخيمات وفقًا لجميع المعايير القانونية والميدانية ذات الصلة والمبادئ الأساسية للحركة. وهذا جانب على نحو خاص من الأهمية في الحالات التي تستخدم فيها المخيمات لوقف انتقال النازحين داخليًا إلى أماكن أخرى أأمن وأكثر استقرارًا، سواء داخل بلدانهم أو عبر الحدود إلى بلد آخر.
- سنعمل مع الاتحاد الدولي لتشكيل نظرة عامة عن الجمعيات الوطنية المنخرطة في إدارة المخيمات، أو التي قد يكون لديها مهارات للاضطلاع بهذه المهمة، وإدماج أفضل الممارسات لدى الحركة والدروس المستفادة من الخبرات السابقة. ستساعد هذه الجهود الحركة برمتها في أن تكون مهيّأة بصورة أفضل لإدارة المخيمات إذا لزم الأمر.

خاتمة

تُظهر الاستراتيجية كيف يمكن أن تواصل اللجنة الدولية تنفيذ أنشطتها الإنسانية المهمّة التي تلبي احتياجات النازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة لهم، وتمكننا من أن نكون منظمة معيارية في هذا الشأن. وتحدد الاستراتيجية أيضًا مواقفنا بشأن أجزاء معيّنة من مشكلة النزوح الداخلي، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الناشئة والمستجدات على نطاق عالمي. وتوضع في الوقت الحالي خطة عمل مفصلة وأداة رصد لها مؤشرات ومعايير مرجعية وذلك لرصد التقدم المحرز في تنفيذ هذه استراتيجية. وتخصص اللجنة الدولية موارد بشرية إضافية لمجالات معينة، مثل مجالات جمع البيانات وتحليلها، والسياسة والدبلوماسية الإنسانية، وإدارة المخيمات عن طريق مكونات أخرى من مكونات الحركة.

[9] سلّطت اللجنة الدولية الضوء بالفعل على بعض الآثار السلبية المحتملة لمخيمات النازحين داخليًا في مكان آخر. انظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة: مواجهة التحديات*، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2009: https://www.icrc.org/ar/publication/4014-internal-displacement-armed-conflict-facing-challenges